The Federal Government

Nachhaltigkeits-strategie für Deutschland

الاستراتيجية الألمانية للتنمية المستدامة

إصدار جديد 2016

ملخص

النص التالي هو مقتطف من "الاستراتيجية الألمانية للاستدامة – الإصدار الجديد 2016" التي اعتمدتها الحكومة الاتحادية. تم نشر النسخة الكاملة من الاستراتيجية على الموقع التالي:

www.deutsche-nachhaltigkeitsstrategie.de

من نيويورك، وجّه المجتمع الدولي في عام 2015 رسالة سارة حقاً إلى العالم بأسره: إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (The 2030 Agenda for Sustainable Development) هو بمثابة التزام صريح بالمسؤولية المشتركة نحو السعي إلى فتح آفاق مستقبلية من أجل حياة جيدة للأجيال الحالية والقادمة في جميع أرجاء المسكونة. لقد كان العمل على وضع الخطة نموذجاً للتعاون الدولي المثالي. وتبرهن النتيجة على أن التكاتف العالمي ممكن فيما يخص القضايا المحورية التي تمس المستقبل.

يتحدث هذا النجاح عن نفسه. ولكن أثره لن يكون مستداماً إلا إذا اقتربنا فعلياً خطوة بخطوة من الأهداف التي وضعناها لأنفسنا. لقد شرعت الحكومة الاتحادية في وقت مبكر في تلك الرحلة المفعمة بالتحدي. يكمن التحدي في أن تلك العملية تتطلب منا تغيير سلوكنا بشكل جذري – سواء على المستوى الوطني أو المستويين الأوروبي والعالمي.

يمكننا في ألمانيا أن نعول على كون الاستدامة فكرة ذات تاريخ عريق لدينا. وصف هانس كارل فون كارلوفيتس (Hans Carl von Carlowitz) قبل ما يزيد عن 300 عاماً مبدأ الاستدامة في دراسة له في مجال التحريج. إلا أن فكرة الاستدامة لم تجد طريقها إلى السياسة بشكل منهجي وشامل إلا في عام 2002. واصلت الحكومة الاتحادية تطوير الاستراتيجية القومية للاستدامة التي تم اعتمادها آنذاك بصورة مستمرة، ووضعت بذلك هيكلاً للاستدامة يشكل اليوم أساساً متيناً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى الوطني.

من خلال الإصدار الحالي لـ"استراتيجية الاستدامة من أجل ألمانيا" والتي تم تنقيحها بصورة شاملة، تعرض الحكومة الاتحادية باستفاضة التحديات الناتجة عن الالتزام بالتنمية المستدامة، والأهداف المحددة التي وضعتها لنفسها، فضلاً عن التدابير التي تتخذها لتحقيق تلك الأهداف. قد يبدو هذا الإصدار الجديد مجرداً وتكنوقراطياً في بعض الأحيان. ولكنه يعالج في جوهره قضايا ذات أهمية حيوية. فالأمر يتمحور هنا حول العيش في كرامة وعدالة وسلام، وحول الضمان الاجتماعي، وكذلك حول إمكانيات تحقيق نمو اقتصادي وحماية الطبيعة في الآن ذاته.

لن تتحقق الاستدامة إلا بالعمل الجماعي. فهي تعود من ناحية بالفائدة على كل فرد منّا، ويتسنى من الناحية الأخرى لكل منّا المساهمة في تحقيقها. إن عملية صياغة الاستراتيجية الجديدة أظهرت بشكل مثير للإعجاب حجم المعرفة ومدى الالتزام الذي يمكن لسياستنا الاعتماد عليه

لدى المواطنات والمواطنين والمصالح الإدارية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الاقتصادي والعلمي. كما أود أن أعبر عن امتناني لكل من الهيئة الاستشارية البرلمانية للتنمية المستدامة التابعة للبرلمان الألماني (البوندستاغ) ومجلس التنمية المستدامة وكذلك الولايات واتحادات الإدارات المحلية للمدن والبلديات، وذلك لما شاركوا به من مساهمات في تلك العملية.

أعطت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 زخماً هائلاً للمجهودات المبذولة في جميع أنحاء العالم في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية الجيدة والتعايش السلمي والحفاظ على بيئة سليمة. تستفيد الحكومة الاتحادية من هذا الزخم وتعززه بالاستراتيجية الألمانية للاستدامة 2016. جدير بالذكر، أن سعينا هذا ينال أيضاً استحساناً واسعاً على الصعيد العالمي، وهو في نظري حافز للمثابرة ومواصلة الطريق الذي سلكناه نحو الاستدامة. لدينا إرادة حازمة على كل المستويات وفي كل المجالات ولدى مختلف الجهات المعنية لتحقيق هذا الهدف. ومعروف أن الإرادة تصنع المعجزات. واستراتيجية الاستدامة هي دليلنا نحو هذا الهدف.

(توقيع أنغيلا ميركل)

كيف يمكننا ضمان عدم المساس بفرص البشر اليوم وفرص أولادنا وأحفادنا مستقبلاً في الحصول على حياة رغدة؟ كيف يتسنى لنا الحفاظ على الأسس الطبيعية لحياتنا وحياة الأجيال القادمة؟ كيف يمكن للبشر كلهم العيش في كرامة؟

الإجابة عن كل هذه الأسئلة تكمن في مبدأ التنمية المستدامة. فلكي نؤمِّن أسس وفرص الحياة للبشرية بأكملها بشكل دائم، يتعين علينا اليوم النظر للأمور من منظور عالمي وأخذ المستقبل دوماً بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات.

أهداف عالمية - مسؤولية وطنية

جاء عام 2015 بدينامية جديدة إلى السياسة الدولية. ففي سبتمبر/ أيلول 2015، اعتمدت الدول في نيويورك خطة عالمية للتنمية المستدامة، وهي خطة عام 2030 (Agenda 2030). وفي ديسمبر/ كانون الأول 2015، عقدت الدول في باريس اتفاقاً جديداً يحل محل الاتفاق الحالي بشأن حماية المناخ على الصعيد الدولي. سعت ألمانيا بشكل دؤوب إلى إنجاح المفاوضات التي أفضت إلى هذين الاتفاقين.

إن الأهداف العالمية للتنمية المستدامة التي تتضمنها خطة عام 2030 وعددها سبعة عشر، والتي يطلق عليها "أهداف التنمية المستدامة" (Sustainable Development Goals – SDGs) موجهة للجميع. فهي لا تخاطب حكومات العالم فحسب، بل أيضاً المجتمع المدني والقطاع الاقتصادي الخاص والمجتمع العلمي.

وصل تعداد سكان العالم في عام 2015 إلى قرابة 7.35 مليار نسمة. ومن المتوقع أن يتخطى هذا العدد في عام 2050 التسع مليارات. يجب أن يتاح لكل البشر اليوم وفي المستقبل إمكانية العيش في كرامة. كما يحق للجميع الحصول على الغذاء والمياه، وعلى التعليم والرعاية الصحية، وعلى حياة آمنة. تحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من حماية الأسس الطبيعية للحياة، والحفاظ على حدود كوكب الأرض في التحمل، وتشكيل السياسة بما يلائم قدرة الأرض على استيعاب النفايات والتجديد الذاتي لمواردها.

إن دعم التنمية المستدامة يُعتبر بالنسبة للحكومة الاتحادية هدفاً رئيسياً ومعياراً للعمل الحكومي. أخذت الحكومة الاتحادية على عاتقها التنفيذ الطموح لخطة 2030. على الصعيد العالمي، تُعد ألمانيا من الدول الأعلى أداءً والأنجح اقتصادياً. فارتفاع مستوى تشغيل العمالة والأعداد الكبيرة من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والأمن المجتمعي والبيئة البحثية القوية والمنتجات المبتكرة، فضلاً عن المعايير البيئية والاجتماعية العالية، تلك كلها إنجازات عظيمة حققناها سوياً، وهي في الوقت ذاته بمثابة تعهد للعمل على تحقيق التنمية المستدامة خارج حدودنا الخاصة.

يتيح التوجه نحو الاستدامة الفرصة أمام الابتكار التقني والقدرة التنافسية للاقتصاد. إن علامة "صنع في ألمانيا" ("Made in Germany") ترمز منذ عقود إلى المنتجات الألمانية عالية الجودة: "صنع في ألمانيا باستدامة" ("Sustainability made in Germany") كما سماها تقرير حول الاستدامة قدمته في عام 2009 مجموعة من الخبراء العالميين (استعراض الأقران). بيد أننا في ألمانيا ما زلنا أيضاً بعيدين كل البعد عن تحقيق الاستدامة في بعض النواحي مثل أسلوب معيشتنا والاقتصاد والتعامل مع الموارد الطبيعية. لذا، فإننا يتعين علينا في ألمانيا إعادة التفكير في الكثير من المجالات.

إصدار جديد للاستراتيجية الألمانية للاستدامة

في 11 يناير/ كانون الثاني 2017، اعتمدت الحكومة الاتحادية الإصدار الجديد لاستراتيجية الاستدامة، والذي يُعد التطوير الأكثر شمولاً للاستراتيجية منذ إقرارها للمرة الأولى في عام 2002.

لم يسبق أن يكون لفكرة التنمية المستدامة مثل هذا الحضور والقبول العام الذي تتمتع به اليوم. بزيادة الاهتمام بالتنمية المستدامة، زادت أيضاً التوقعات والمتطلبات تجاه الاستراتيجية.

توضح الاستراتيجية الألمانية للاستدامة أهمية التنمية المستدامة بالنسبة لسياسية الحكومة الاتحادية، وتضع أهدافاً وتدابيراً محددة لكافة المواضيع السياسية. من خلال ذلك، توفر الاستراتيجية مقياساً يتم على أساسه التوجيه طويل الأمد والضروري لتلك العملية. يتم حث جميع الهيئات الاتحادية على المساهمة في تحقيق تلك الأهداف من خلال القيام بأنشطة في مجالات اختصاصها.

الحوار

عولت الحكومة الاتحادية في عملية صياغة الإصدار الجديد للاستراتيجية على الحوار والتعاون.

في الفترة ما بين خريف 2015 وبداية عام 2016، انعقدت خمسة مؤتمرات عامة بمشاركة رفيعة المستوى من ممثلين عن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والبلديات، إلى جانب العديد من المجموعات غير الحكومية والمواطنين والمواطنات. وفي نهاية مايو/ أيار 2016، أعطت المستشارة الاتحادية إشارة البدء للمرحلة الثانية من الحوار بشأن مسودة الاستراتيجية التي سبق نشرها على شبكة الإنترنت. في اجتماع تشاوري مركزي أقيم في وقت لاحق في مقر المستشارية الاتحادية، شارك ممثلون عن ما يزيد عن 40 رابطة، وقُدمت بالإضافة إلى ذلك العديد من التعليقات الكتابية. تمخضت عن المقترحات التي قُدمت خلال العملية الحوارية مجموعة من التوجيهات القيمة.

ساهمت كل من الولايات والهيئة الاستشارية البرلمانية للتنمية المستدامة التابعة للبرلمان الألماني (البوندستاغ) ومجلس التنمية المستدامة واتحادات الإدارات المحلية للمدن والبلديات مجدداً في وضع الاستراتيجية من خلال مدخلات خاصة بها.

الهدف من الاستراتيجية / تنفيذ خطة عام 2030

يكمن أساس استراتيجية الاستدامة في المنهج الشامل والمتكامل. فلا يمكن على المدى الطويل إيجاد حلول عملية إلا إذا أُخِذت عوامل التأثير المتبادلة لأبعاد الاستدامة الثلاثة بعين الاعتبار. تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق تنمية تتميز في الآن ذاته بالقدرة العالية على الأداء الاقتصادي والتوازن الاجتماعي ومراعاة البيئة، على أن يكون توجهنا نحو إتاحة حياة كريمة للجميع هو الهدف الذي تقتدي به القرارات السياسية، وأن تكون حدود تحمل كوكب الأرض هي الخط الأحمر لها.

تجمع الاستراتيجية مدخلات المجالات السياسية المختلفة إلى موضوع الاستدامة، وتعمل على تحقيق المزيد من الاتساق بينها، وإيجاد حلول لتضارب الأهداف نظراً لتعدد التفاعلات النظامية. تتحكم الاستراتيجية على هذا النحو في سياسة تتميز بالمسؤولية العالمية والعدالة بين الأجيال والتكامل الاجتماعي.

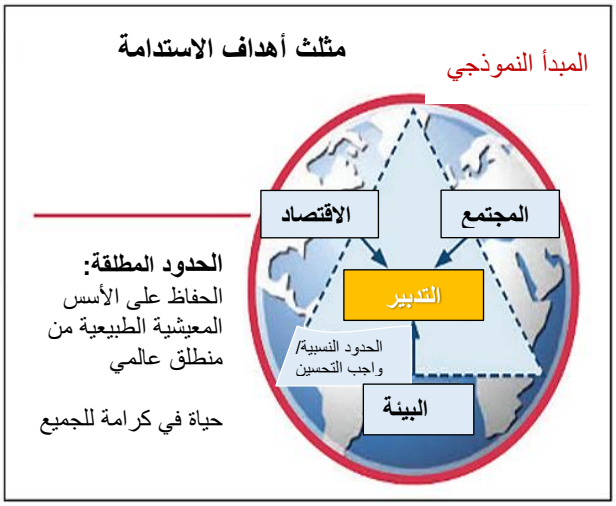

تعرض استراتيجية الاستدامة التدابير التي سوف تتخذها ألمانيا من أجل تنفيذ الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة على ثلاثة مستويات. إلى جانب التدابير ذات الأثر **داخل** ألمانيا، تتطرق الاستراتيجية إلى التدابير التي يتم اتخاذها **على يد** ألمانيا وتكون لها تأثيرات عالمية. بالإضافة إلى ذلك، فهناك الدعم الذي تقدمه البلدان الأخرى على شكل تعاون ثنائي (تدابير **مع** ألمانيا).

إن دل هذا على شئ، فإنه يدل على أن ألمانيا ملتزمة بالتنفيذ الشامل لخطة عام 2030، بما تتضمنه من أهداف للتنمية المستدامة، وأنها تضطلع بتلك المهمة وكل ما تتضمنه كتحد خاص لها.

إدارة الاستدامة

يشكل نظام إدارة الاستدامة جوهر الاستراتيجية الألمانية للاستدامة، فهو يشتمل على: أهداف ذات إطار زمني للتنفيذ، ومؤشرات تتيح إمكانية الرصد المتواصل، وقواعد للتحكم، وتحديد للتنظيم المؤسسي.

قواعد الإدارة

تحدد القواعد الاثني عشر للإدارة المتطلبات العامة للعمل على تحقيق السياسة المستدامة.

"كون كل جيل ملزماً بالقيام بواجباته بنفسه، فلا يحق له أن يعهد أداءها إلى الأجيال المقبلة. كما ينبغي على كل جيل أن يتخذ إجراءات وقائية حيال الأعباء المستقبلية المتوقعة"، تلك هي القاعدة الأساسية الأولى للاستراتيجية.

مراقبة الأداء من خلال الأهداف والمؤشرات

تتضمن استراتيجية الاستدامة 63 مؤشراً رئيسياً، معظمها مزود بأهداف ذات معايير عددية لتقييم نجاحها. يحاكي كل من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على الأقل واحداً من الأهداف المرتبطة بمؤشر.

من الشائع ربط التنمية المستدامة في المقام الأول بالمواضيع البيئية أو قضايا التعاون الدولي. في الواقع، فإن مبدأ الاستدامة يمس كافة مجالات السياسة.

وعليه، فاستراتيجية الاستدامة لا تعالج مثلا حماية المناخ والتنوع الحيوي أو كفاءة الموارد أو التنقل فحسب، بل تتطرق أيضاً إلى مواضيع كمحاربة الفقر والصحة والتعليم والمساواة والمالية العامة القوية وعدالة التوزيع ومكافحة الفساد، وتحدد لها أهدافاً سياسية يتعين تحقيقها. تمشياً مع مضامين خطة عام 2030، تم إدراج 13 مجالاً و30 مؤشراً إضافياً في استراتيجية الاستدامة.

الرصد المنتظم

يسمح الرصد الشفاف والمنتظم بالمراقبة الضرورية للنجاحات والإخفاقات في تحقيق أهداف الاستراتيجية. وهو يشكل القاعدة التي يتم على أساسها التحكم في السياسات المستدامة وإجراء التعديلات اللازمة. من ناحية أخرى، فهو يوفر وبطريقة شفافة المعلومات اللازمة كأساس لتكوين الإرادة السياسية وخوض الجدالات الديمقراطية.

ينشر المكتب الاتحادي للإحصاء كل سنتين تقريراً حول حالة المؤشرات، ويتم كل أربع سنوات تطوير الاستراتيجية ذاتها.

حالة المؤشرات

سوف يتم (تقريباً) تحقيق الهدف

يمضي التطور في الاتجاه الصحيح، مع وجود انحراف عن تحقيق الهدف بنسبة ما بين 5 – 20 بالمئة

يمضي التطور في الاتجاه الصحيح، مع وجود فجوة تزيد عن 20 بالمئة

يمضي التطور في الاتجاه الخاطئ

يقوم الإحصائيون بتحليل تطور المؤشرات بشكل مستقل وعلى مسؤوليتهم المهنية. توضح الرموز المستوحاة من حالة الطقس ما إذا كان الهدف جائزاً تحقيقه في حال استمر التطور على الوتيرة الحالية.

يفيد التحليل الراهن للمكتب الاتحادي للإحصاء بالتالي: ثمة 27 مؤشراً في حالة أو اتجاه إيجابيين، وفي المقابل 29 مؤشراً في حالة أو اتجاه سلبيين. ولا يمكن في الوقت الحاضر تحليل حالة أو اتجاه التطور بالنسبة لسبعة من المؤشرات. وعليه، فبالرغم من وجود تطور إيجابي فيما يخص العديد من الأهداف، إلا أن هناك مجالات لم يُحرَز فيها أي أو فقط القليل من التقدم.

الاستدامة: تقدير التبعات

يتعين من البداية مراعاة الهدف النموذجي للاستدامة عند سن القوانين والتنظيمات. لذا، ينص برنامج العمل المشترك للوزارات الاتحادية على اعتبار الاستدامة معيار مراقبة إلزامي لتقدير التبعات المترتبة على مقترحات الحكومة من قوانين وتنظيمات.

الاستدامة: برنامج التدابير

ينبغي أن نكون مثالاً يحتذى: تحت هذا الشعار، أقرت الحكومة الاتحادية في عام 2015 برنامجاً شاملاً من التدابير بهدف تحقيق الاستدامة في الإجراءات الإدارية. تضمَّن هذا البرنامج مثلاً أهدافاً وتدابيراً من أجل ترشيد استهلاك الطاقة في المباني الحكومية، وبشأن الشروط التي يتعين توافرها في المشتريات، والإدارة المستدامة للفعاليات، أو تحسين إمكانية التوفيق بين الالتزامات الأسرية أو واجبات الرعاية وبين العمل.

مؤسسات الاستدامة

الاستدامة من اختصاصات المستشارية الاتحادية - مشاركة كافة الوزارات الاتحادية

تسري الاستدامة على كافة مجالات العمل التابعة للقطاع السياسي. نظراً لهذا التشعب الواسع ولأهميتها الخاصة، تقع الاستراتيجية الألمانية للاستدامة ضمن اختصاصات ديوان المستشارية الاتحادية. فملف التنمية المستدامة يُعهد في ألمانيا إلى كبار المسؤولين. أما صياغة الاستراتيجية وتطبيقها، فيتمان في تعاون مكثف وإشراك لكافة الحقائب الوزارية. لتعزيز اتساق التدابير السياسية، سوف يتم مستقبلاً تعيين منسق لشؤون التنمية المستدامة لدى كل وزارة من الوزارات، ليكون نقطة الاتصال الرئيسية فيما يخص هذا الموضوع.

المحور الرئيسي: لجنة وكلاء الوزارات

تضطلع لجنة وكلاء الوزارات التي يرأسها رئيس ديوان المستشارية الاتحادية بدور المحور الرئيسي لاستراتيجية الاستدامة. تتولى اللجنة مهمة التأكد من كون الاستراتيجية موضوعاً رئيسياً في كافة المجالات السياسية. بناء على

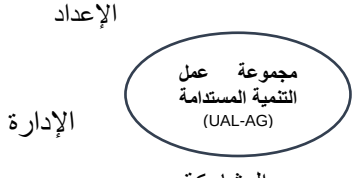

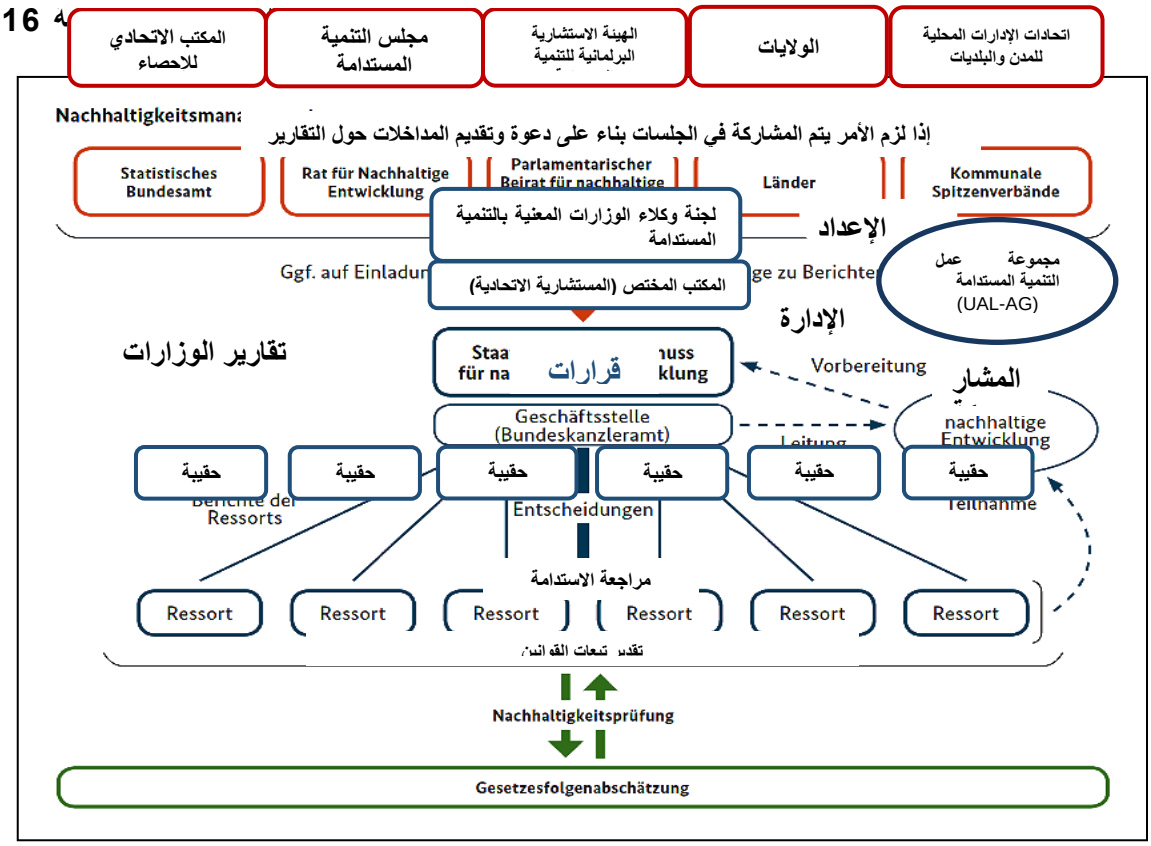

الموضوع الذي سوف تجري معالجته، يتم توجيه الدعوة إلى الخبراء والخبيرات من خارج اللجنة لحضور الجلسات (مثلاً: الخبراء من القطاع الاقتصادي أو المجتمع المدني/ الاتحادات أو الولايات أو المحليات أو مفوضية الاتحاد الأوروبي). تقوم الوزارات علاوة على ذلك بعرض تقاريرها بشأن الاستدامة.

الهيئة الاستشارية البرلمانية للتنمية المستدامة

منذ عام 2004، أصبحت الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من مهام البوندستاغ. منذ ذلك الحين تقوم الهيئة الاستشارية البرلمانية للتنمية المستدامة بمتابعة الاستراتيجية الوطنية والأوروبية للتنمية المستدامة. كما تنظر في نتائج تقدير التبعات المترتبة على القوانين من منظور الاستدامة.

مجلس التنمية المستدامة

منذ عام 2001، يقدم مجلس التنمية المستدامة المشورة للحكومة الاتحادية في كل مسائل التنمية المستدامة، ويطرح موضوع الاستدامة على الرأي العام. أعضائه البالغ عددهم 15 شخصاً، والذين تم تعيينهم من قبل المستشارة الألمانية أخيراً في 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2016 لمدة ثلاث سنوات، يمثلون وفقاً لخلفياتهم المهنية والشخصية الأبعاد الثلاثة للاستدامة .يتمتع المجلس بالاستقلالية المهنية وينشر مداخلات ومقترحات حول مواصلة تطوير الاستراتيجية.

الاستدامة – مرسخة على نطاق واسع في السياسة والمجتمع

لا يمكن تحقيق التقدم فيما يتعلق بالاستدامة إلا كعمل جماعي. إن فكرة الاستدامة مرتبطة في ألمانيا ارتباطاً وثيقاً بالثقافة السياسية والمجتمعية، ولا يرجع السبب في ذلك فقط إلى أن مصطلح الاستدامة تم استخدامه في ألمانيا للمرة الأولى منذ أكثر من 300 عام. تؤيد اليوم الكثير من الأطراف الفاعلة من القطاع الاقتصادي والمجتمع العلمي والاتحادات وكذلك الولايات والبلديات التوجه نحو التنمية المستدامة. كما تشكل أعداد متزايدة من المواطنين والمواطنات قراراتها اليومية بشكل يتوافق مع مبادئ الاستدامة كهدف نموذجي.

في النظام الفيدرالي الألماني تؤول الصلاحيات التشريعية والتنفيذية في مجالات هامة للتنمية المستدامة إلى الولايات والبلديات. توجِد

استراتيجية الاستدامة آليات وإطار للتنسيق الأفضل بين الاتحاد والولايات والبلديات بشأن التدابير الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. تعمل الهيئات الاتحادية بشكل وثيق مع الولايات، وتدعم الهيئات على مستوى البلديات في القيام بدورها نحو تنفيذ خطة عام 2030. من أجل تحقيق ذلك، يتم في جملة الأمور إطلاق أنشطة مثل "شبكة رؤساء البلديات من أجل الاستدامة" والتي أنشئت بمبادرة ودعم من مجلس التنمية المستدامة، أو المبادرة الجديدة لإنشاء "مواقع إقليمية للشبكة الخاصة باستراتيجية الاستدامة".

تدعم الاستراتيجية الحوار والتعاون بين المجموعات المهتمة بالاستدامة داخل المجتمع، وتعزز المعرفة والكفاءة وإمكانيات المشاركة. سوف تقوم الحكومة الاتحادية مستقبلاً بإشراك الأطراف الفاعلة داخل المجتمع في العمل الجاري بشأن الاستراتيجية وتطبيقها أكثر من ذي قبل. تحقيقاً لهذه الغاية، من المزمع مثلاً عقد فعاليات حوارية منتظمة (العنوان الأولي: "منتدى الاستدامة")، وإشراك الأطراف الفاعلة داخل المجتمع بشكل أقوى في الإعداد لجلسات لجنة وكلاء الوزارات. أطلق المجتمع العلمي مبادرات مختلفة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تبنت الحكومة الاتحادية تلك المبادرات، وقامت بتوفير قاعدة لتجميع ما يتم تقديمه من دعم علمي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الاضطلاع بالمسؤولية على مختلف الأصعدة وطنياً وكذلك دولياً

تؤيد ألمانيا حصول "المنتدى السياسي الرفيع المستوى" الذي تم تأسيسه لدى منظمة الأمم المتحدة على دور قوي. من هذا المنطلق، قامت ألمانيا كواحدة من أوائل الدول بالإفادة بالأعمال الجارية بصدد الاستراتيجية الألمانية للاستدامة أمام هذه الهيئة في نيويورك، وذلك في العام الأول لتنفيذ خطة عام 2030. تساند ألمانيا دولاً أخرى بصورة كبيرة على طريقها نحو التنمية المستدامة سواء من خلال التعاون الثنائي أو في المحافل المتعددة الأطراف.

وعلى الصعيد الأوروبي، تدعم ألمانيا أيضاً وبإصرار التنفيذ الطموح لخطة عام 2030 من أجل التنمية المستدامة من خلال الاتحاد الأوروبي، كما تدعو داخل تلك المنظمة إلى وضع استراتيجية جديدة للاستدامة. يستلزم تنفيذ خطة عام 2030 إطاراً استراتيجياً جديداً على المستوى الأوروبي.

سوف تولي ألمانيا موضوع التنمية المستدامة اهتماماً فائقاً خلال فترة رئاستها المقبلة لمجموعة العشرين، والتي سوف تبدأ في عام 2017، على نفس النحو الذي اتبعته في إطار رئاستها لمجموعة الدول السبع في عام 2015.

الاستدامة – عملية

إن الاستدامة كهدف نموذجي هي – على حد تعبير المؤرخ الثقافي أولريش غروبر (Ulrich Grober) - بمثابة بوصلة أو "جهاز ملاحة يوجهنا في رحلة إلى مكان مجهول – وهو المستقبل".

لا توجد إجابات بسيطة على التحديات المعقدة لعصرنا هذا. يتطلب التوجه نحو التنمية المستدامة منهجاً شمولياً ويُلزمنا أن نراعي نهايات الأمور. من خلال ذلك، يتسنى لها أن تصير الباعث على التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الحقيقي.

ترى الحكومة الاتحادية في الإصدار الجديد للاستراتيجية الألمانية للاستدامة الخطوة الهامة الأولى على طريق تنفيذ خطة عام 2030. سوف تواصل الحكومة الاتحادية العمل بحزم على استراتيجية الاستدامة بعد اعتمادها. وهي تدعو جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومجموعات من المجتمع وكذلك كل فرد للمشاركة بهمة في هذا العمل.

استعراض شامل: مضمون وآليات التحكم في الاستراتيجية الألمانية للاستدامة (نظام إدارة الاستدامة)

أولاً: أهمية وأساس ونطاق الاستدامة كأداة للتحكم

1. التنمية المستدامة (الاستدامة) مبدأ نموذجي لسياسة الحكومة الاتحادية. بوصفها هدفاً ومعياراً للعمل الحكومي على المستويات الوطنية والأوروبية والدولية، يتعين مراعاة الاستدامة لدى اتخاذ الإجراءات في كافة المجالات السياسية.
2. تهدف الاستدامة إلى تحقيق العدالة بين الأجيال والتماسك الاجتماعي ورفاهة العيش والاضطلاع بالمسؤولية الدولية. من هذا المنطلق، يتعين الجمع بين القدرة العالية على الأداء الاقتصادي وحماية الأسس الطبيعية للحياة والمسؤولية الاجتماعية، بشكل يجعل التطورات قابلة للاستمرار أبداً.
3. الاستراتيجية الألمانية للاستدامة هي استراتيجية عام 2002 في إصدار جديد بموجب هذا القرار. تصف الاستراتيجية عملية تطور سياسي طويلة الأمد، وتوفر التوجيه لتلك العملية.
4. تضطلع المستشارية الاتحادية بالمسؤولية الرئيسية عن التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وذلك بهدف إبراز أهميتها بالنسبة لكافة المجالات السياسية، ولضمان التحكم فيها بشكل مشترك من قبل الوزارات المختلفة.
5. يُعتبر التفاعل بين الأطراف الفاعلة المعنية أمراً حاسماً في سبيل تحقيق الاستدامة. الأطراف الفاعلة الأخرى المعنية بالاستدامة هي:

أ. الصعيد الدولي

تسعى ألمانيا في إطار الأمم المتحدة (لاسيما في إطار المنتدى السياسي رفيع المستوى) ومن خلال العلاقات الثنائية إلى تأييد التقدم في مجال الاستدامة.

ب. الصعيد الأوروبي

ألمانيا

- تؤيد تعزيز الاستدامة على الصعيد الأوروبي، وتدعم بشكل خاص الاستراتيجية الأوروبية للاستدامة وكذلك ربط تلك بالاستراتيجيات الوطنية،
- تتعاون بشكل وثيق مع الدول الأوروبية الأخرى في القضايا الخاصة بالتنمية المستدامة.

ج. الولايات والبلديات

في إطار الهيئات المعنية، يتم التبادل بشكل منتظم بين الاتحاد والولايات حول الاستدامة، وذلك بهدف تنسيق الأنشطة والأهداف بصورة أفضل. يتم أيضاً إشراك اتحادات الإدارات المحلية للمدن والبلديات.

د. المجتمع المدني (المواطنات والمواطنون والنقابات والمجتمع العلمي والكنائس والاتحادات)

الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني مطالبة بطرق متعددة بتحقيق الاستدامة، ويتم إشراكها بصورة مستمرة. يقدم المستهلكون مساهمة فردية من خلال اختيارهم للمنتجات واستخدامها بشكل ملائم اجتماعياً وبيئياً وسديد اقتصادياً.

ه. القطاع الاقتصادي الخاص

الشركات والغرف والاتحادات مطالبة بأداء دورها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. فالشركات مثلاً تتحمل المسؤولية عن إنتاجها ومنتجاتها. يعتبر تزويد المستهلك

بالمعلومات عن الخصائص الصحية والبيئية للمنتجات وعن أساليب الإنتاج المستدامة جزءاً من تلك المسؤولية.

ثانياً: نظام إدارة الاستدامة

1. تستعين الوزارات المختلفة بنظام إدارة الاستدامة عند تقييم ووضع التدابير الخاصة بمجالات عملها. يتضمن هذا النظام العناصر التالية:
   - قواعد الإدارة (راجع البند الثاني أدناه)
   - المؤشرات والأهداف (راجع البند الثالث أدناه)
   - الرصد (راجع البند الرابع أدناه)

2. قواعد إدارة الاستدامة

-القواعد الأساسية-

(1) كون كل جيل ملزماً بالقيام بواجباته بنفسه، فلا يحق له أن يعهد أداءها إلى الأجيال المقبلة. كما ينبغي على كل جيل أن يتخذ إجراءات وقائية حيال الأعباء المستقبلية المتوقعة.

(2) من أجل تحقيق العدالة بين الأجيال والتماسك الاجتماعي ورفاهة العيش والاضطلاع بالمسؤولية الدولية وإعمال حقوق الإنسان والحفاظ على المجتمعات السلمية، يتعين الجمع بين القدرة العالية على الأداء الاقتصادي وحماية الأسس الطبيعية للحياة والمسؤولية الاجتماعية بشكل يجعل التطورات قابلة للاستمرار أبداً.

(3) تتطلب المسؤولية المشتركة تجاه التنمية المستدامة إشراك القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الأطراف السياسية الفاعلة بشكل مناسب في عمليات صنع القرار السياسي.

- قواعد الاستدامة لمجالات العمل المختلفة-

(4) الموارد الطبيعية المتجددة (كالغابات والثروة السمكية) يجوز استهلاكها فقط وفقاً لقدرتها على التجديد الذاتي.
أما الموارد الطبيعية غير المتجددة (كالمواد الخام المعدنية ومصادر الطاقة الأحفورية) فلا يجوز استخدامها على المدى الطويل إلا بالقدر الذي لا يمكن فيه استبدال وظائفها بمواد أو بمصادر أخرى للطاقة.
لا يجوز على المدى الطويل أن تفوق كمية انبعاثات المواد قدرة الأنظمة الطبيعية كالمناخ والغابات والمحيطات على التكيّف.

(5) ينبغي درء المخاطر وتجنب المجازفات غير المبررة التي قد تلحق بصحة الإنسان.

(6) ينبغي صياغة عملية التحول الهيكلي الناجم عن التطورات التقنية والمنافسة الدولية بشكل يراعي النجاح الاقتصادي والتوازن البيئي والاجتماعي. لهذا الغرض، يتعين تحقيق التكامل بين المجالات السياسية المختلفة بحيث يتواكب النمو الاقتصادي مع ارتفاع معدلات التشغيل، والتماسك الاجتماعي، واحترام وحماية وضمان حقوق الإنسان، وحماية البيئة.

(7) ينبغي فصل استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وخدمات النقل عن النمو الاقتصادي. يتعين في نفس الوقت السعي إلى ما هو أكثر من مجرد تعويض زيادة الطلب على الطاقة والمصادر وخدمات النقل، وهذا عبر مكتسبات الاستخدام الفعال للطاقة.

(8) على الميزانيات العامة أن تلتزم بمبدأ العدالة بين الأجيال. هذا يتطلب من الاتحاد والولايات والمحليات الامتثال إلى سقف الدين المنصوص عليه دستورياً. يتعين في الخطوة التالية

تقليص نسبة الدين بصورة مستمرة إلى حجم يراعي العدالة بين الأجيال.

(9) يتعين على الزراعة المستدامة أن تكون منتجة وقادرة على التنافس، وأن تراعي في الوقت ذاته البيئة ومتطلبات تربية الحيوانات الداجنة بما يتفق ونوعها، وحماية المستهلك بشكل وقائي لاسيما فيما يخص الحماية الصحية.

(10) يتعين اتخاذ التدابير التالية لتعزيز التماسك الاجتماعي والتأكد من عدم إهمال أي عضو من أعضاء المجتمع:

- الوقاية من الفقر والتهميش الاجتماعي قدر الإمكان، والحد من أوجه عدم المساواة،
- إتاحة الفرصة أمام كل فئات السكان للمساهمة في التنمية الاقتصادية،
- اتخاذ الإجراءات الضرورية في كل من مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع للتكيُّف مع التحول الديموغرافي في وقت مبكر،
- إشراك الجميع في الأنشطة الاجتماعية والسياسية.

(11) ينبغي مراعاة النتائج العلمية المتوفرة والأبحاث اللازم إجرائها للوصول إلى تلك النتائج عند اتخاذ القرارات. يتعين إرساء المؤهلات والكفاءات اللازمة لذلك في النظام التعليمي بهدف تحقيق "التعليم من أجل التنمية المستدامة".

(12) ينبغي علينا عند تشكيل سلوكنا مراعاة ما يتسبب فيه أداءنا من أعباء في أجزاء أخرى من العالم. يتعين صياغة الأطر الدولية الأساسية بشكل مشترك وبما يكفل للشعوب في كل الدول حياة كريمة وفقاً لتصوراتهم وفي تناغم مع بيئتهم الإقليمية وبما يجعلهم قادرين على الاستفادة من التنمية الاقتصادية. فالبيئة والتنمية تشكلان وحدة متكاملة. ومعيار التصرف العالمي المستدام هي خطة عام 2030 للتنمية المستدامة التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة. ويجدر في منهاج متكامل ربط مكافحة الفقر والجوع بكل من:

- احترام حقوق الإنسان
- التنمية الاقتصادية
- حماية البيئة
- الأداء الحكومي المسؤول

3. يتم تقييم التنمية المستدامة في 36 مجالاً وفقاً للمؤشرات الأساسية التالية:

الرقم	مجالات المؤشرات *معايير الاستدامة*	المؤشرات	الأهداف
الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان			
1. 1. أ	**الفقر** *الحد من الفقر*	الحرمان المادي	إبقاء نسبة الأشخاص المحرومين مادياً حتى عام 2030 أقل من المتوسط داخل الاتحاد الأوروبي (28 دولة)
1. 1. ب		الحرمان المادي الشديد	إبقاء نسبة الأشخاص المحرومين مادياً بشدة حتى عام 2030 أقل من المتوسط داخل الاتحاد الأوروبي (28 دولة)
الهدف 2 – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة			
2. 1. أ	**إدارة الأراضي الزراعية** *مراعاة البيئة لدى الإنتاج على أراضينا الزراعية*	فائض النيتروجين	خفض الرصيد الإجمالي لألمانيا من فائض النيتروجين إلى متوسط سنوي يعادل 70 كيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الزراعية في الفترة من 2028 حتى 2032
2. 1. ب		الزراعة العضوية	زيادة نسبة الزراعة العضوية على الأراضي الزراعية إلى 20% في السنوات القادمة
الهدف 3 – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار			
3. 1. أ	**الصحة والتغذية** *الحياة بصحة جيدة لمدة أطول*	الوفاة المبكرة (نسبة الوفيات لكل 100.000 شخص تحت 70 عاماً) النساء	خفض النسبة إلى 100 حالة لكل 100.000 فرد (من النساء) حتى عام 2030
3. 1. ب		الوفاة المبكرة (نسبة الوفيات لكل 100.000 شخص تحت 70 عاماً) الرجال	خفض النسبة إلى 190 حالة لكل 100.000 فرد (من الرجال) حتى عام 2030
3. 1. ج		نسبة المدخنين من الشباب (12 – 17 عاماً)	خفض النسبة إلى 7% حتى عام 2030
3. 1. د		نسبة المدخنين من البالغين (فوق 15 عاماً)	خفض النسبة إلى 19% حتى عام 2030
3. 1. ه		نسبة الأشخاص المصابين بأمراض السمنة من الشباب (11 - 17 عاماً)	وقف الزيادة بصفة مستمرة
3. 1. و		نسبة الأشخاص المصابين بأمراض السمنة من البالغين (فوق 18 عاماً)	وقف الزيادة بصفة مستمرة
3. 2. أ	**تلوث الهواء** *الحفاظ على بيئة صحية*	انبعاثات ملوثات الهواء (القائمة الوطنية لانبعاثات ملوثات الهواء: ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين والأمونيا والمركبات غير الميثانية والمواد الجسيمية الناعمة البالغ قطرها 2.5 ميكروجرام)	تقليص كم الانبعاثات التي صدرت في عام 2005 إلى نسبة 55% (متوسط غير مرجح للملوثات الخمسة) بحلول عام 2030
3. 2. ب		نسبة السكان الذين يتعرضون في ألمانيا إلى نسبة عالية من المواد الجسيمية الخشنة البالغ قطرها 10 ميكروجرام	تحقيق دلائل منظمة الصحة العالمية فيما يخص المواد الجسيمية على أوسع نطاق ممكن حتى عام 2030، وهي 20 ميكروغرام/متر مكعب للمواد الجسيمية 10 في المتوسط السنوي.
الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع			
4. 1. أ	**التعليم** *تحسين التعليم والتأهيل بصورة متواصلة*	المتسربون من الدراسة في مرحلة مبكرة (ما بين 18 – 24 عاماً – دون شهادة إتمام الدراسة)	خفض النسبة إلى اقل من 10% حتى عام 2020
4. 1. ب		أشخاص يتراوح أعمارهم ما بين 30 و34 عاماً حائزون على شهادات جامعية أو غير جامعية متعدية للثانوية	رفع النسبة إلى 42% حتى 2020
4. 2. أ	**الآفاق المستقبلية للأسر** *تحسين إمكانيات التوفيق بين الالتزامات الأسرية وبين العمل*	رعاية الأطفال طوال النهار الأطفال حتى سن العامين	رفع النسبة إلى 35% حتى 2030
4. 2. ب		رعاية الأطفال طوال النهار الأطفال ما بين 3 – 5 أعوام	رفع النسبة إلى 60% حتى 2020 و70% حتى 2030

الرقم	مجالات المؤشرات *معايير الاستدامة*	المؤشرات	الأهداف
الهدف 5 – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات			
5. 1. أ	**المساواة** *دعم المساواة داخل المجتمع*	الفارق في الأجور بين النساء والرجال	تقليص الفجوة إلى 10% بحلول عام 2020، الحفاظ على تلك النسبة حتى 2030
5. 1. ب		النساء في المناصب القيادية في قطاع الأعمال	نسبة 30% من النساء في مجالس إدارة الشركات المدرجة في البورصة والتي يمثل نصف أعضاء مجالس إدارتها العاملين بحلول عام 2030.
5. 1. ج	*تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة عالمياً*	التأهيل المهني للفتيات والنساء من خلال التعاون الإنمائي الألماني	حتى عام 2030 زيادة تدريجية بنسبة الثلث بالمقارنة بعام 2015
الهدف 6 – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بصورة مستدامة			
6. 1. أ	**جودة المياه** *تقليل المواد الملوثة في المياه*	الفوسفات ومركباته في المياه الجارية	الالتزام بالقيم الإرشادية الخاصة بمختلف أنواع المياه أو تحقيق قيم أقل في جميع نقاط القياس بحلول عام 2030.
6. 1. ب		النترات في المياه الجوفية – نسبة نقاط القياس في ألمانيا التي يتعدى فيها تركيز النترات القيمة الحدية وهي 50 ملليغرام/ لتر	الالتزام حتى عام 2030 بالقيمة الحدية للنترات في المياه الجوفية وهي 50 ملليغرام/ لتر
6. 2	**مياه الشرب والصرف الصحي** *تحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي في جميع أنحاء العالم، جودة أعلى (وأكثر أماناً)*	عدد الأشخاص الذين أتيحت لهم إمكانية الحصول على مياه شرب وصرف صحي بدعم من ألمانيا	يتعين توفير إمكانية الحصول على المياه لعشرة ملايين شخص سنوياً حتى عام 2030.
الهدف 7 – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة			
7. 1. أ	**الحرص في استخدام الموارد الطبيعية** *ترشيد استخدام الموارد الطبيعية واستغلالها بفعالية*	إنتاجية الطاقة (من استهلاك الطاقة النهائي)	زيادة إنتاجية الطاقة النهائية بمعدل 2.1% سنوياً في الفترة من 2008 – 2050
7. 1. ب		استهلاك الطاقة (الطاقة الأولية)	تراجع بمعدل 20% حتى عام 2020 و50% حتى عام 2050 – مقارنة بقيم عام 2008
7. 2. أ	**الطاقات المتجددة** *توسيع الإمداد بالطاقة ذي الفرص المستقبلية*	نسبة الطاقات المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة	ارتفاع النسبة إلى 18% حتى عام 2020 و30% حتى عام 2030 و60% حتى عام 2050
7. 2. ب		نسبة الكهرباء التي يتم توليدها من مصادر الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للكهرباء	ارتفاع النسبة إلى 35% على الأقل حتى عام 2020 و50% على الأقل حتى عام 2030 و65% على الأقل حتى 2040 و80% على الأقل حتى 2050.
الهدف 8 – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع			
8. 1.	**الحرص في استخدام الموارد الطبيعية** *ترشيد استخدام الموارد الطبيعية واستغلالها بفعالية*	الإنتاجية الإجمالية للمواد الخام (الناتج المحلي الإجمالي+الصادرات)/ مدخلات المواد الخام	الحفاظ على الاتجاه السائد في الأعوام 2000 – 2010 حتى عام 2030.
8. 2. أ.	**الديون العامة للدولة** *تثبيت دعائم الميزانية العامة وتكريس العدالة بين الأجيال*	العجز في الميزانية	العجز السنوي في ميزانية الدولة أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي الحفاظ على هذا الوضع حتى 2030
8. 2. ب		العجز الهيكلي	ميزانية دولة متوازنة هيكلياً وحجم العجز الهيكلي للدولة بصورة كاملة لا يتعدى 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي الحفاظ على هذا الوضع حتى 2030
8. 2. ج		نسبة الديون	نسبة الديون لا تتعدى 60% من من الناتج المحلي الإجمالي الحفاظ على هذا الوضع حتى 2030
8. 3.	**التخطيط الاقتصادي للمستقبل** *خلق شروط استثمارية جيدة والحفاظ على الرخاء بصورة دائمة*	نسبة الاستثمارات الثابتة الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي	تطور مناسب للنسبة الحفاظ على هذا الوضع حتى 2030
8. 4.	**قدرة الأداء الاقتصادي** *رفع الأداء الاقتصادي بالتوافق مع حماية البيئة والمجتمع*	الناتج المحلي الإجمالي/ فرد من السكان	نمو اقتصادي مستمر وملائم
8. 5. أ	**العمالة** *تحسين معدلات العمالة*	النسبة الإجمالية للعاملين (20 – 64 عاما)	رفع النسبة إلى 78% بحلول عام 2030
8. 5. ب		نسبة العاملين الأكبر سناً (60 – 64 عاماً)	رفع النسبة إلى 60% بحلول عام 2030
8. 6.	**سلاسل الإمداد العالمية** *إتاحة عمل كريم في جميع أنحاء العالم*	عدد أعضاء التحالف من أجل المنسوجات المستدامة	زيادة ملحوظة حتى عام 2030

الرقم	مجالات المؤشرات *معايير الاستدامة*	المؤشرات	الأهداف
الهدف 9 – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار			
1 .9	**الابتكار** *تخطيط المستقبل بحلول جديدة*	الإنفاق الخاص والعام في مجالي الأبحاث والتنمية	الإنفاق السنوي يعادل بحد أدنى 3% من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2030
الهدف 10 – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها			
.10 .1	**الاندماج** *نجاح الأجانب في ألمانيا في التعليم النظامي*	خريجات وخريجو المدارس من الأجانب	زيادة نسبة الأجانب الحاصلين على الأقل على شهادة اختتام "المدرسة الأساسية" وتقريب ذلك من نسبة الخريجين الألمان حتى 2030
.10 .2	**عدالة التوزيع** *الحيلولة دون وجود التفاوت الكبير داخل ألمانيا*	معامل جيني للدخل بعد التحويلات الاجتماعية	معامل جيني للدخل بعد التحويلات الاجتماعية حتى 2030 تحت مستوى الاتحاد الأوروبي (28 عضواً)
الهدف 11 – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة			
11 .1 .أ	**استهلاك المساحات** *الاستخدام المستدام للمساحات*	زيادة مساحة العمران والمساحة المخصصة للسير (الطرق والسكك الحديدة والنقل الجوي إلخ)	خفض النمو اليومي إلى (س) أقل من 30 هكتار حتى عام 2030
11 .1 .ب		فقدان المساحات الفضاء – وحدة القياس: متر مربع لكل فرد من السكان	تقليص نسبة فقدان المساحات الفضاء بالنسبة إلى كثافة العمران (تعداد السكان)
11 .1 .ج		عدد السكان بالنسبة إلى مساحة العمران والمساحة المخصصة للسير (كثافة العمران)	لا يوجد تراجع في كثافة العمران
11 .2 .أ	**القدرة على التنقل** *ضمان القدرة على التنقل – الحفاظ على البيئة*	استهلاك الطاقة النهائية في نقل البضائع	النطاق المستهدف حتى عام 2030: تراجع بنسبة تتراوح ما بين 15 – 20%
11 .2 .ب		استهلاك الطاقة النهائية في نقل الأفراد	النطاق المستهدف حتى عام 2030: تراجع بنسبة تتراوح ما بين 15 – 20%
11 .2 .ج		متوسط مرجح بعدد السكان لمدة الرحلة بوسائل المواصلات العامة من كل محطة إلى أقرب مركز يقدم خدمات متوسطة الأهمية/ مركز يقدم خدمات هامة	تراجع
11 .3 .	**السكن** *السكن بتكلفة ميسورة للجميع*	زيادة العبء على السكان بسبب ارتفاع تكاليف السكن	خفض نسبة السكان المتضررين إلى 13% حتى عام 2030
الهدف 12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة			
12 .1 .أ	**مراعاة الاستدامة في الاستهلاك** *تشكيل الاستهلاك بشكل يراعي البيئة والمجتمع*	حصة السوق من المنتجات التي تحمل العلامات البيئية الحكومية (الهدف المستقبلي: حصة السوق من المنتجات والخدمات الحاصلة على علامات بيئية واجتماعية موثوق بها وصعبة المنال)	34% حتى 2030
12 .1 .ب		استهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة باستهلاك السلع	تراجع مستمر في استهلاك الطاقة
12 .2 .	**الإنتاج المستدام** *زيادة مطردة لحصة الإنتاج المستدام*	نظام الإدارة ومراجعة الحسابات الإيكولوجية	5000 مقر للمنظمة حتى 2030
الهدف 13 – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره			
13 .1 .أ	**حماية المناخ** *تقليص غازات الاحتباس الحراري*	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	تخفيض بنسبة 40٪ على الأقل بحلول عام 2020، وبنسبة 55٪ على الأقل بحلول عام 2030، وبنسبة 70٪ على الأقل بحلول عام 2040، وبنسبة ما بين 80 إلى 95٪ بحلول عام 2050 وذلك مقارنة بقيم عام 1990
13 .1 .ب	*المساهمة الألمانية في التمويل الدولي للتدابير المتعلقة بتغيير المناخ*	التمويل الدولي للتدابير الرامية إلى تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تغيير المناخ	مضاعفة التمويل حتى عام 2020 بالمقارنة بحجمه في 2014
الهدف 14 – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة			
14 .1 .أأ	**حماية البحار** *حماية البحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام*	التلوث بالمغذيات في المياه الساحلية ومياه البحار – التلوث بالنيتروجين من خلال الروافد التي تصب في بحر البلطيق	الحفاظ على الحالة الجيدة للمياه وفقاً للمرسوم بشأن حماية المياه السطحية (لا يتجاوز المتوسط السنوي للنيتروجين الكلي في الأنهار التي تصب في بحر البلطيق 2.6 مليغرام/ لتر)
14 .1 .أب		التلوث بالمغذيات في المياه الساحلية ومياه البحار – التلوث بالنيتروجين من خلال الروافد التي تصب في بحر الشمال	الحفاظ على الحالة الجيدة للمياه وفقاً للمرسوم بشأن حماية المياه السطحية (لا يتجاوز المتوسط السنوي للنيتروجين الكلي في الأنهار التي تصب في بحر الشمال 2.8 مليغرام/ لتر)
14 .1 .ب		نسبة الأرصدة السمكية التي يتم اصطيادها بشكل مستدام في بحر الشمال وبحر البلطيق	الهدف حتى 2030: المواصفات التي يحددها الاتحاد الأوروبي

الرقم	مجالات المؤشرات *معايير الاستدامة*	المؤشرات	الأهداف
الهدف 15 – حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي			
15. 1.	**التنوع البيولوجي** *الحفاظ على التنوع وحماية البيئة الحيوية*	التنوع البيولوجي وجودة المناظر الطبيعة	الوصول إلى درجة 100 على المؤشر حتى عام 2030
15. 2.	**النظم البيئية** *حماية النظم البيئية والحفاظ على خدمات النظم البيئية والحفاظ على سلامة البيئة الحيوية*	الإفراط في استخدام المغذيات في النظم البيئية	تحقيق تراجع حتى عام 2030 بنسبة 35% بالمقارنة بقيم عام 2005
15. 3.	**الغابات** *تجنب ازالة الغابات*	المكافأة المالية للدول النامية في مقابل الحفاظ على الغابات أو إعادة تأهيلها بشكل مثبت – في إطار الآلية التي وضعتها الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD +)	زيادة حتى عام 2030
الهدف 16: تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة			
16. 1.	**معدلات الجريمة** *متابعة تحسين معدل الأمن الشخصي*	الجرائم	يتعين أن يتراجع عدد الجرائم المبلغ عنها إلى ما يقل عن 7000 جريمة لكل 100.000 فرد من السكان حتى عام 2030
16. 2.	**السلام والأمن** *اتخاذ تدابير عملية لمكافحة انتشار الأسلحة خاصة الأسلحة الصغيرة*	عدد المشاريع التي يتم تنفيذها من قبل ألمانيا بهدف تأمين وتسجيل وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق العالم المتضررة	بحد أدنى 15 مشروعاً سنوياً حتى عام 2030
16. 3. أ	**الحوكمة الرشيدة** مكافحة الفساد	مؤشر مدركات الفساد بالنسبة ألمانيا	التحسن حتى عام 2030
16. 3. ب		مؤشر مدركات الفساد بالنسبة للدول الشريكة للتعاون الإنمائي الألماني	التحسن حتى عام 2030
الهدف 17 – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة			
17. 1.	**التعاون الإنمائي** *دعم التنمية المستدامة*	حصة الإنفاق العام على التنمية من الدخل القومي الإجمالي	رفع الحصة إلى 0.7 % من الدخل القومي الإجمالي حتى عام 2030
17. 2.	**نقل المعرفة خاصة في المجالات التقنية** *توصيل المعرفة على الصعيد الدولي*	عدد الطلاب والطالبات والباحثين والباحثات من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً سنوياً (الفصل الدراسي)	زيادة بمعدل 10% حتى عام 2020 وتثبيت النسبة بعد ذلك
17. 3.	**فتح الأسواق** *تحسين الفرص التجارية للدول النامية*	نسبة السلع التي تستوردها ألمانيا من البلدان الأقل نمواً من إجمالي الواردات	زيادة النسبة بمعدل 100% بحلول عام 2030 (قياساً بالنسبة في عام 2014)

4. الرصد

أ. يتم الإفادة بانتظام بمدى تنفيذ الاستراتيجية وبالتدابير الأخرى المخطط لها، كما يتم مواصلة تطوير الاستراتيجية:
ينشر المكتب الاتحادي للإحصاء كل سنتين تقريراً حول حالة مؤشرات الاستدامة. ويقوم المكتب الاتحادي للإحصاء بتحليل تطور المؤشرات على مسؤوليته المهنية الخاصة.
يتم مواصلة تطوير الاستراتيجية في إطار تقرير شامل حول الاستراتيجية (تقرير عن سير العمل) يتم تقديمه مرة واحدة كل فترة تشريعية. تتضمن التقارير عن سير العمل تقييماً لمدى تنفيذ الاستراتيجية، وتشمل كذلك تدابير محددة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة، وتواصل علاوة على ذلك تطوير الاستراتيجية في مجالات محورية معينة. يتم إحالة التقارير للبوندستاغ للاطلاع عليها.

ب. لدى تطوير الاستراتيجية، يتم إشراك الرأي العام في وقت مبكر وبصورة شاملة.

ج. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوزارات المختلفة بانتظام بإحاطة لجنة وكلاء الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة علماً بالقضايا الراهنة المتعلقة بالاستدامة في مجالات الأعمال والمهام الخاصة بها.

ثالثاً: المؤسسات

1. يقرر مجلس الوزراء الاتحادي التعديلات والتطويرات التي يتم إدخالها على استراتيجية الاستدامة.
2. لجنة وكلاء الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة:
   أ. تقوم بمواصلة تطوير الاستراتيجية القومية للاستدامة من حيث المضمون،
   ب. تقوم بانتظام برصد تطور مؤشرات الاستدامة،
   ج. هي جهة الاتصال المختصة التي تخاطبها الهيئة الاستشارية البرلمانية للتنمية المستدامة التابعة للبرلمان الألماني والولايات واتحادات الإدارات المحلية للمدن والبلديات،
   د. تقدم المشورة حول القضايا الراهنة التي لها صلة بالاستدامة في عمل الحكومة الاتحادية.

   جميع الوزارات ممثلة في اللجنة. يقوم رئيس المستشارية الاتحادية برئاسة لجنة وكلاء الوزارات.

3. جلسات لجنة وكلاء الوزارات يتم إعدادها من قبل مجموعة عمل ترأسها المستشارية الاتحادية وتضم ممثلين عن كافة الوزارات من الخبراء المختصين بدرجة رؤساء أقسام فرعية.
4. تحت رئاسة الوزارة الاتحادية للبيئة وحماية الطبيعة والبناء وأمن المفاعلات النووية وبمشاركة من المكتب الاتحادي للإحصاء تقوم مجموعة العمل الوزارية المعنية بمؤشرات التنمية بالتحضير الفني التخصصي لعملية رصد وتطوير مؤشرات التنمية.
5. في البوندستاغ، تقوم الهيئة الاستشارية البرلمانية للتنمية المستدامة بمتابعة سياسة الاستدامة على الصعيدين الوطني والدولي.

6. مجلس التنمية المستدامة (قرار مجلس الوزراء الاتحادي بتاريخ 26 يوليو/ تموز 2000، تم تعديله بموجب قرار بتاريخ 4 أبريل/ نيسان 2007)
   أ. يقدم المشورة للحكومة الاتحادية في المواضيع التي تخص التنمية المستدامة،
   ب. يقوم بصياغة نصوص بشأن مواصلة تطوير استراتيجية الاستدامة،
   ج. ينشر بيانات يُعلِّق فيها على مواضيع معينة،
   د. يساهم بشكل خاص في التوعية العامة وتعزيز الحوار المجتمعي بشأن الاستدامة.

يتم تعيين أعضاء المجلس من قبل المستشارة الاتحادية.

رابعاً: الإجراءات داخل الحكومة الاتحادية من أجل تنفيذ الاستراتيجية

1. تضطلع الوزارات بمسؤولية مشتركة تجاه تنفيذ الاستراتيجية الألمانية للاستدامة. من أجل تحقيق أهداف استراتيجية الاستدامة والأهداف العالمية للتنمية المستدامة، تتعاون الوزارات فيما بينها وتقوم كذلك بتنسيق الإجراءات التي تتخذها مع الولايات والبلديات.
2. في ضوء استراتيجية الاستدامة، تأخذ الوزارات الحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة بعين الاعتبار لدى تشكيل أنشطتها بما في ذلك إجراءاتها الإدارية. يتم تقييم آثار المقترحات التشريعية على التنمية المستدامة وعرض نتيجة هذا التقييم. يتم في هذا الإطار توضيح أي تعارض فيما بين التشريعات المقترحة وبين أهداف استراتيجية الاستدامة بشفافية، ويتم أخذ التقدم المتوقع بعين الاعتبار. تأخذ الوزارة المختصة على عاتقها مسؤولية إجراء هذا التقييم في إطار عملية تقدير التبعات المترتبة على القوانين. تعرض الوزارات خيارات مختلفة لكيفية تحقيق الهدف المعني، وتقوم بالنظر في مشاريعها وتقييم وملاءمتها مع المشاريع الأخرى داخل الوزارة ذاتها ومع التدابير التي تتخذها الوزارات الأخرى.
3. تتحقق الوزارات بصفة مستمرة من تنفيذ التدابير المتخذة في سياق استراتيجية الاستدامة، وتحيط عند اللزوم لجنة وكلاء الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة علماً بأية مشاكل قد تطرأ. كما إنها تقوم بمضاهاة المشاريع الجاري تنفيذها بشكل مستمر بأهداف استراتيجية الاستدامة، وتبت فيما إذا كانت هناك إمكانية لتحقيق تلك الأهداف من خلال تعديل أو إنهاء تلك المشاريع.
4. تراعي الوزارات الإشارة في تعاملاتها إلى استراتيجية الاستدامة.
5. من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة بين الوزارات، توضح الحكومة الاتحادية أنها تراعي الاستدامة فيما يخص مجال عملها. تقرر لجنة وكلاء الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة بشأن المشاريع.

الناشر

الحكومة الاتحادية

للمزيد من المعلومات:

www.deutsche-nachhaltigkeitsstrategie.de
www.bundesregierung.de

إصدار

1 أكتوبر/ تشرين الأول 2016
قرار مجلس الوزراء بتاريخ 11 يناير/ كانون الثاني 2017

تصميم الغلاف

MediaCompany – Agentur für Kommunikation GmbH
10179 Berlin

مصادر الصور

رموز الأهداف: www.globalgoals.org